

## تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

### أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٣ (٢٠١٥)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو إلى غاية ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ وطلب فيه إلى أن أقدم إليه تقارير منتظمة كل ستة أشهر عن تنفيذ القرار. كما يعرض التقرير ما استجد من تطورات سياسية وأمنية وفي مجال حقوق الإنسان وتطورات اقتصادية - اجتماعية وإنسانية رئيسية في غينيا - بيساو منذ صدور تقريره المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ (S/2015/626).

### ثانياً - التطورات الرئيسية في غينيا - بيساو

#### ألف - الحالة السياسية

٢ - ظلت الحالة السياسية في غينيا - بيساو تتسم بالتوترات والانقسامات داخل الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر الحاكم وفي ما بين الهيئات السيادية للدولة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير حوض الأحزاب معارك سياسية وقانونية بسبب تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة جديدة واعتماد برنامج الحكومة.

٣ - ففي ١٧ آب/أغسطس، ورداً على طلب قدمه رئيس غينيا - بيساو، خوسي ماريو فاز، إلى الحزب الأفريقي لترشيح رئيس وزراء جديد كي يحل محل دومينغوس سيمويس بيريرا، الذي كان قد أُقيل من منصبه في ١٢ آب/أغسطس، أعاد الحزب الأفريقي ترشيح السيد سيمويس بيريرا. وبدلاً من ذلك، أصدر الرئيس، في ٢٠ آب/أغسطس، مرسوماً يقضي بتعيين باسيرو دجا، النائب الثالث للرئيس، رئيساً للوزراء. وأدى السيد دجا اليمين



الدستورية في اليوم نفسه. ولقي تعيينه إדانة واسعة، ولا سيما من الحزب الأفريقي الذي كان قد علق عضوية السيد دجا في ٦ آب/أغسطس بعد رفضه المزعم الاستجابة لطلبات حزبه الداعية إلى تبرير النفقات المتكبدة خلال إدارته الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٤. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أقرت الجمعية الوطنية قراراً طلبت فيه إلغاء المرسوم الرئاسي، ودعت إلى إجراء حوار مستمر بين مؤسسات الدولة، واقترحت إبرام ميثاق استقرار يكفل الاستقرار السياسي والاجتماعي والقدرة على حكم البلد إلى حين انتهاء الولاية الرئاسية والتشريعية التاسعة. وعلاوة على ذلك، أقرت الجمعية الوطنية إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق في صحة بعض الجرائم، من بينها الفساد والاختلاس والمحسوبية وجرائم اقتصادية أخرى، التي ادعى الرئيس فاز، في خطابه الذي وجهه في ١٢ آب/أغسطس إلى الأمة، أن أعضاء في حكومة رئيس الوزراء سيمويس بيريرا قد ارتكبوها. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، وبعد يوم واحد فقط من أداء حكومة رئيس الوزراء دجا اليمين الدستورية، قضت المحكمة العليا بالإجماع بأن المرسوم الرئاسي الذي عُين بموجبه السيد دجا يتعارض مع الدستور. وفي مرسوم صدر في ٩ أيلول/سبتمبر، أقال الرئيس حكومة رئيس الوزراء دجا من منصبه، عقب استقالة هذا الأخير.

٤ - وفي مؤتمر قمة استثنائي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٢ أيلول/سبتمبر، قررت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية تمديد ولاية بعثتها في غينيا - بيساو إلى غاية حزيران/يونيه ٢٠١٦. كما كلفت رئيس السنغال ماكي سال، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس غينيا ألفا كوندي، بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدى غينيا - بيساو، بأن يقوموا بمساعدة من رئيس نيجيريا السابق أولوسيفون أوباسانجو، بصفته المبعوث الخاص لرئيس نيجيريا محمد بخاري، بتيسير الحوار مع جميع الأطراف المعنية من أجل إيجاد حل دائم للأزمة.

٥ - وتلبية لهذا الطلب، زار الرئيس السابق أوباسانجو غينيا - بيساو مرتين للمساعدة على تسوية الأزمة السياسية. وخلال زيارته في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر، أجرى مشاورات مكثفة مع الرئيس فاز وقادة الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، وحزب التجديد الاجتماعي، وحزب التقارب الديمقراطي، وحزب الاتحاد من أجل التغيير، وهي أحزاب ممثلة جميعها في الجمعية الوطنية. واجتمع أيضاً برئيس البرلمان ورئيس المحكمة العليا. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، شرع الرئيس فاز في مشاورات مع الأحزاب السياسية الخمسة الممثلة في الجمعية الوطنية تتعلق بتعيين رئيس جديد للوزراء. وأثناء المشاورات التي أجراها مع الحزب الأفريقي، طلب إليه أن يقترح ثلاثة أسماء لشغل منصب رئيس الوزراء. ورداً

على ذلك، قدم الحزب اسم النائب الأول لرئيسه، السيد كارلوس كورّيا، الذي قبله الرئيس. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، عيّن الرئيس فاز السيد كورّيا، الذي أدى اليمين الدستورية أمامه. وفي مؤتمر صحفي عقد في اليوم نفسه، اقترح الرئيس السابق أوباسانغو ضرورة أن يوقّع الرئيس فاز والجمعية الوطنية ورئيس الوزراء والأحزاب السياسية والمجتمع المدني على ميثاق الاستقرار المقترح من أجل تشجيع التعاون والحوار.

٦ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد سلسلة من المشاورات التي دارت داخل الحزب الأفريقي ومع الأحزاب السياسية الأخرى، قدم رئيس الوزراء كورّيا إلى الرئيس فاز قائمته التي ضمت أسماء المرشحين لعضوية الحكومة. وفي رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ الرئيس فاز رئيس الوزراء بأنه قرر عدم تعيين الحكومة المقترحة، متذرعاً بجملة أمور منها التحقيقات البرلمانية الجارية في أعمال سوء الإدارة التي يُزعم ارتكابها على أيدي البعض من هؤلاء المرشحين. ورداً على طلب الرئيس تقديم قائمة جديدة، أعاد رئيس الوزراء تقديم نفس قائمة الأسماء في ٧ تشرين الأول/أكتوبر وطلب إلى الرئيس الكشف عما يجوزته من أدلة ضد الأشخاص الذين لا يرغب في تعيينهم.

٧ - وعاد الرئيس السابق أوباسانجو إلى بيساو لمواصلة المشاورات مع الأطراف الفاعلة السياسية في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ممثلي الخاص إلى غينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو عدة مرات على انفراد مع الرئيس فاز ورئيس الوزراء كورّيا في مسعى لمساعدة الزعيمين على التوفيق بين آرائهما بشأن المرشحين لقيادة وزارتي الموارد الطبيعية والإدارة الداخلية. وفي اليوم نفسه، عين الرئيس فاز في نهاية المطاف أعضاء الحكومة الجديدة، غير أنه أسند المنصبين المتنازع عليهما، مؤقتاً، إلى رئيس الوزراء.

٨ - وأدت الحكومة الجديدة، التي تتألف من ١٦ وزيراً (من بينهم خمس نساء) و ١٣ وزير دولة (من بينهم ثلاث نساء)، اليمين الدستورية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى الأعضاء في الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، تشمل الحكومة الأحزاب السياسية الثلاثة الصغيرة الممثلة في الجمعية الوطنية. ولم تكّمل بالنجاح المفاوضات التي جرت من أجل ضم حزب التجديد الاجتماعي إلى صفوف الحكومة.

٩ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، طرد مجلس الاختصاصات الوطني في الحزب الأفريقي باسيرو دجا بدعوى أنه انتهك قواعده وأنظّمته بقبوله تولي منصب رئيس الوزراء في آب/أغسطس. وعُلقت عضوية ثلاثة مسؤولين آخرين في الحزب الأفريقي كانوا أعضاء في حكومة السيد دجا لمدة أربع سنوات للسبب نفسه. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر،

رفضت المحكمة الإقليمية في بيساو الطعن الذي تقدم به السيد دجا في وقت لاحق. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً، أقال الرئيس فاز المدعي العام، إرمينغيلدو بريرا، ورئيس ديوان المحاسبة، فاسكو بياغيه، وأحل محلهما أنطونيو سيدجا مان وديونيسيو كابي، وهما عضوان في حزب التجديد الاجتماعي. ويسود الاعتراف على نطاق واسع بأن المسؤولين المنتهية ولايتهم، وهما عضوان في الحزب الأفريقي، كانا من المدافعين الأقوياء عن استقلال السلطة القضائية خلال فترة تولي منصبيهما.

١٠ - وقد أضر المناخ السياسي المتوتر بالدورة العادية الأولى للجمعية الوطنية، التي بدأت يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. فبعد أسبوع من المناقشات المضنية، أقرت الجمعية الوطنية جدول أعمالها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بأغلبية ٥٥ صوتاً مؤيداً، بما في ذلك ٥١ عضواً من أعضاء الحزب الأفريقي.

١١ - وفي يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر، حضر الرئيس فاز الدورة العادية الثامنة والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقودة في أبوجا. وشددت الهيئة في بيانها الختامي على ضرورة الحوار لتوطيد دعائم السلام والديمقراطية في غينيا - بيساو، وكررت تأكيد مناقشتها السلطات الوطنية التعجيل بإعادة النظر في دستور البلد. كما أوعزت الهيئة إلى رئيسة مفوضية الجماعة أن تتخذ التدابير اللازمة من أجل تنظيم اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، بالتشاور مع الجهات المعنية الأخرى، وجددت نداءها إلى الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقديم دعمهم المالي إلى بعثة الجماعة في غينيا - بيساو.

١٢ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، ناقشت الجمعية الوطنية برنامج الحكومة. وفي نهاية المناقشات، أُجري تصويت صوت فيه من أصل ١٠١ برلماني كانوا حاضرين ٤٥ عضواً لصالح البرنامج في حين امتنع عن التصويت ٥٦ عضواً، من بينهم ٤١ عضواً في حزب التجديد الاجتماعي و ١٥ عضواً في الحزب الأفريقي. واجتمع مكتب الجمعية الوطنية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة نتائج التصويت استجابة لطلب من الحزب الأفريقي. واعتمد المكتب قراراً ذكر فيه أنه سيتمتع عن تقديم تفسير فني وقانوني للتصويت، مشيراً إلى أن هذا الأمر لن يحظى بتوافق الآراء. وأضاف أنه يُؤثر المفاوضات السياسية، لا سيما بين الحزب الأفريقي وحزب التجديد الاجتماعي، تفادياً لسواد حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية إذا ما استمر التنزاع السياسي والحزبي.

١٣ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، طرد مجلس الاختصاصات الوطني في الحزب الأفريقي ١٤ عضواً من أعضاء البرلمان امتنعوا عن التصويت على برنامج الحكومة، وعيّن بدلا منهم

أعضاء جدد من الحزب. وكان رئيس الوزراء السابق باسيرو دجا، وهو أيضا أحد أعضاء الحزب الأفريقي الذين امتنعوا عن التصويت، قد طُرد من الحزب في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، قامت اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية بإلغاء الولاية البرلمانية لأعضاء الحزب الأفريقي الـ ١٥ في البرلمان. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، عرقل أعضاء البرلمان الـ ١٥ سير العمل في الجمعية الوطنية، مما دفع رئيس الجمعية إلى تعليق الجلسة تأجيل التصويت إلى يوم ١٩ كانون الثاني/يناير. ومع ذلك، ظل أعضاء البرلمان المطرودون في الجمعية الوطنية، ونظرا لانضمامهم إلى حزب التجديد الاجتماعي المعارض، انتخبوا رئيساً جديداً للجمعية في انتهاك لنظام الجمعية الوطنية الأساسي القائم.

١٤ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، عقد الحزب الأفريقي وحزب الاتحاد من أجل التغيير وحزب التقارب الديمقراطي وحزب الحركة الوطنية مؤتمرا صحفيا قدموا فيه رسالة مفتوحة إلى المواطنين والشركاء الدوليين. وفي الرسالة، أتهموا أعضاء البرلمان الـ ١٥ المطرودين وبعض أعضاء حزب التجديد الاجتماعي بعدة جرائم، منها انتهاك الشخصية وانتهاك حرمة الأماكن ومحاولة القيام بانقلاب وانتهاك النظام الدستوري وسيادة القانون. كما رفعت الأحزاب الخمسة دعاوى جنائية بشأن تلك الجرائم ضد المجموعة البرلمانية المنشقة. وفي إشارة واضحة إلى التحريات التي أجراها مكتب المدعي العام في وقت سابق ذلك اليوم مع وزير المالية والمرأة والأسرة والتماسك الاجتماعي بشأن ادعاء بإساءة تخصيص إعانات مالية تتعلق بالعلاج الصحي للموظفين العموميين في عام ٢٠١٥، حذرت الأحزاب أيضا من الحملة القضائية "المسعورة" التي تشنها السلطات الوطنية.

١٥ - وفي اليوم نفسه، شرع الرئيس فاز في إجراء سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، ونائب رئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الوزراء، والزعماء التقليديين والدينيين، ورئيس المحكمة العليا. وعقد الرئيس أيضا اجتماعا مع المجتمع الدولي في ٢٩ كانون الثاني/يناير أقر فيه بالمأزق المؤسسي في الجمعية الوطنية، وأكد من جديد أنه لا يعتزم حله.

١٦ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، وافقت المحكمة الإقليمية في بيساو على أمر قضائي طلب إصداره رئيس الجمعية الوطنية ضد المجموعة البرلمانية لحزب التجديد الاجتماعي وأعضاء البرلمان الـ ١٥ المطرودين. وطلبت المحكمة منهم أيضا احترام قرار اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية القاضي بإلغاء الولاية البرلمانية لأعضاء البرلمان الـ ١٥ وحثتهم على الامتناع عن أي عمل يمكن أن يعرض للخطر السلامة البدنية لسائر أعضاء البرلمان والمواطنين عموما.

١٧ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، عقد تجمع ضم ٢١ حزبا سياسيا "غير ممثلة في البرلمان" مؤتمرا صحفيا في بيساو لتأييد أعضاء البرلمان الـ ١٥ المطرودين، حيث حثوا الرئيس فاز على إقالة الحكومة.

١٨ - وفي اليوم نفسه، أقرت الجمعية الوطنية برنامج الحكومة بأغلبية ٥٩ من أصل ١٠٢ من الأصوات. وقد قاطع حزب التجديد الاجتماعي الجلسة. وعقب إعلان الموافقة على البرنامج بفترة وجيزة، أصدر مكتب الرئيس بيانا أشار فيه إلى دهشة الرئيس بشأن إجراء التصويت على البرنامج في الوقت الذي كان لا يزال هو يجري مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين. وأشار البيان أيضا إلى أن الرئيس سيواصل، رغم ذلك، إجراء مشاوراته.

١٩ - ودعا الرئيس فاز الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في اجتماع عقده في يومي ١ و ٢ شباط/فبراير مع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين المعنيين بالأزمة السياسية.

٢٠ - وطلب زعيم الحزب الأفريقي، السيد سيمويس بيريرا، في رسالة وجهها إلى الرئيس فاز في ٢ شباط/فبراير، تغيير شكل الاجتماعات التي يعقدها الرئيس لكي تقتصر على مؤسسات الجمهورية "المختصة والمشروعة". وأعرب السيد سيمويس بيريرا أيضا عن استعداد الحزب للإسهام في حوار "صريح وبناء" بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات السيادية من أجل التوصل إلى ميثاق استقرار ينفذ من خلال السلطة التشريعية الحالية. وأخيرا، رحب بحضور الشركاء الدوليين في عملية الحوار.

#### باء - الحالة الأمنية

٢١ - على الرغم من انعدام الاستقرار السياسي، ظلت الحالة الأمنية العامة في البلد مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسعيًا إلى التصدي لتنامي الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والسطو المسلح في ذروة الأزمة السياسية، بدأت وزارة الداخلية العمل بخطة أمنية مخصصة شملت تسيير دوريات منتظمة مشتركة بين الشرطة والجيش. وتوقف العمل بهذه الخطة في كانون الثاني/يناير. وعلاوة على ذلك، قامت بعثة الجماعة الاقتصادية، وفقاً لولايتها، بتعزيز الترتيبات الأمنية من أجل حماية مؤسسات الدولة رداً على ما قد تشكله الأزمة السياسية من أخطار محتملة.

٢٢ - وفي ١٢ آب/أغسطس، بدأت المحكمة العسكرية العليا النظر في دعوى جديدة ضد العميد البحري خوسيه زامورا إندوتا في قضية تتعلق بضلوعه المزعوم في أحداث

٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ التي وقعت في قاعدة القوات الجوية في بيسالانكا، حيث ورد أن مهاجمين مسلحين شنوا هجوماً على القاعدة. وقد أُتهم السيد إندوتا بالقتل الخطأ والإرهاب وتقويض النظام الدستوري، ووُضع قيد الإقامة الجبرية. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، نُقل إلى زنزانة احتجاز في المعسكر الموجود في مانسوا بمنطقة أويو. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت المحكمة العليا على طلب الإحضار الذي تقدم به محاموه. وأُفرج عن العميد البحري ولكنه ظل قيد الإقامة الجبرية. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ألغت المحكمة العسكرية العليا جميع التدابير القسرية التي كانت قد فرضتها على السيد إندوتا، ورفضت أي طلب جديد من جانب الادعاء العسكري بهدف جعله مشتبهاً فيه في القضية المتعلقة بالأحداث التي وقعت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٢٣ - وفي الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر، حضر رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة في غينيا - بيساو، الفريق بياغه نانتان، الاجتماع العادي الخامس والثلاثين للجنة رؤساء أركان الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في داكار. وخلال الاجتماع، أفادت الجماعة الاقتصادية بأنها لا تزال تعمل من أجل تأمين الموارد اللازمة لعملية تسريح الضباط العسكريين وضباط الشرطة المزمع تنفيذها. واتفق المشاركون على أن يقترح فصل صندوق المعاشات التقاعدية الخاص لتقاعد الضباط العسكريين وضباط الأمن عن عنصر المكافأة الممنوحة للمقاتلين السابقين من أجل الحرية، وذلك تيسيراً للإسراع ببدء عملية التسريح. وعقب مشاورات جرت في وقت لاحق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل وشركاء دوليين آخرين، أعلنت الحكومة، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عن إنشاء حساب مصرفي مستقل لهذه المكافأة. وأعلنت أيضاً أنها تعزم إعادة التفاوض على مذكرة التفاهم الموقعة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ من أجل إنشاء بعثة الجماعة الاقتصادية وتقديم الدعم في مجال إصلاح قطاع الأمن.

## جيم - حالة حقوق الإنسان

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت حالة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو دون تغيير يُذكر. ولم يتحقق تقدم يُذكر في التحقيق الجاري في الانتهاكات الجسيمة الماضية لحقوق الإنسان أو في ما يتصل بإنشاء آليات المساءلة ذات الصلة بالموضوع. ولم يسجّل إحراز أي تقدم في تحسين الظروف القائمة في السجون وغيرها من مرافق الاحتجاز أو في ما يتعلق بالحماية من العنف الجنسي والجنساني.

٢٥ - وفي ١٧ آب/أغسطس، قضت المحكمة الإقليمية في بيساو بإدانة ثلاثة من ضباط الشرطة المكلفة بحفظ النظام العام وضابط من الحرس الوطني بتهمة ضرب مواطن مدني حتى

الموت. وتحدثت أنباء عن أن هذا الأخير كان قد قاوم اعتقاله تعسفاً في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ في بيساو. وحكمت المحكمة على الأربعة المشتبه فيهم بالسجن لمدة ١٠ سنوات وبغرامة قدرها ٥ ملايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية تُدفع إلى أسرة الضحية. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، استأنف فريق الدفاع هذا الحكم وتم الإفراج المشروط عن المشتبه فيهم شريطة أن يمثلوا بصفة دورية أمام السلطات القضائية.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعا مكتب الأمم المتحدة المتكامل إلى عدم استخدام وسائل الإعلام لأغراض سياسية، ودافع عن حق عامة الناس في الحصول على معلومات دقيقة وموضوعية ومحيدة. وفي ظل تزايد التوترات السياسية، لجأت بعض مؤسسات ووسائل الإعلام إلى استخدام لغة مسيّسة، وهو ما يمكن اعتباره على أنه يدخل في باب "التشهير" و "التمييز"، اللذين تجرّمهما المادة ١٢٦ من قانون العقوبات في غينيا - بيساو. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أصدرت الجمعية الوطنية مذكرة موجهة إلى وسائل الإعلام، ناشدتها فيها الالتزام بدقة بأخلاقيات العمل، وتجنب التسييس، وأن تظل مدركة على الدوام بأنها عرضة للمقاضاة، وأن تبلغ مكتب المدعي العام بأي انتهاك للحق في حرية التعبير والرأي.

٢٧ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، زارت المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية باستقلال القضاة والمحامين غينيا - بيساو لتقييم استقلال النظام القضائي وأدائه. وأشارت في ملاحظاتها الأولية إلى أن السكان قليلو الثقة في النظام القضائي الرسمي، وأن ظروف عمل القضاة والمدعين العامين الدوليين والتدابير الأمنية المتخذة من أجلهم غير كافية. ولاحظت أن هذا النقص حال دون لجوء الناس إلى عدالة كافية وجيدة ومناسبة من حيث التوقيت، وقوّض استقلال القضاة والمدعين العامين والمحامين. وأشارت أيضاً إلى أن سبل اللجوء إلى العدالة مُست من جراء غياب القضاة والمدعين العامين في كثير من أنحاء البلد، وأن الزعماء التقليديين هم من تولى سد هذا الفراغ، وأن طرائقهم كثيراً ما لا تكون متوافقة مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها غينيا - بيساو.

٢٨ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلع مكتب الأمم المتحدة وزير العدل على تقريره عن حالة حقوق الإنسان في السجون ومراكز الاحتجاز، موصياً الحكومة باتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة مشكلتي الاكتظاظ والاحتجاز غير القانوني، وتقديم المشورة القانونية والخدمات الاجتماعية الأساسية للسجناء.

٢٩ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أمر المدعي العام المعين حديثاً الهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزيون في غينيا - بيساو بوقف برنامج مناقشة أسبوعي يتناول المسائل السياسية والاجتماعية، متذرعاً بالحاجة إلى حماية النظام العام والسلام والاستقرار وأمن المؤسسات.

وفي اليوم التالي، ألغى المدعي العام قرار وقف البرنامج، عقب اجتماع عقده مع مدير محطة الإذاعة.

## دال - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٣٠ - على الرغم من الأزمة السياسية، من المتوقع أن تحقق غينيا - بيساو معدل نمو اقتصادي قدره ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى زيادة إيراداتها من صادرات جوز الكاجو نتيجة للسعر المواتي لمحاصيله (٤٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للكيلو الواحد في عام ٢٠١٥، مقارنة بمبلغ ٢٥٩ فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للكيلو الواحد في عام ٢٠١٤) وزيادة فعالية نظم الجمارك في مجال مكافحة التهريب. وظل معدل التضخم منخفضاً، مع حدوث زيادات في الأسعار الفصلية لم تتعد في المتوسط نسبة ٠,٢ في المائة.

٣١ - وتناقص إنتاج الأغذية بنسبة ٨ في المائة بالمقارنة مع السنوات الخمس الأخيرة. ومع ذلك، لا يزال توافر الغذاء كافياً، ويعزى ذلك أساساً إلى نجاح موسم جوز الكاجو والأسعار الدولية المواتية. ولنقض اتجاه المحاصيل الهزيلة في حصاد الموسم الزراعي للعام الماضي، قدمت وزارة الزراعة والتنمية الريفية، بدعم من شركاء دوليين، يد المساعدة للمزارعين عن طريق توفير المستلزمات الزراعية ومبيدات الآفات، وتشجيع أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء دوليون آخرون بشكل وثيق مع وزارة التعليم لضمان بدء السنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦ في موعدها المحدد. وهكذا فتحت المدارس أبوابها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر على الرغم من شن المعلمين إضراباً جزئياً أدى إلى تعطيل الدروس بنحو ثلاثة أسابيع. وفي كانون الأول/ديسمبر، انتهت اليونيسيف من بناء ٧٥ حجرة دراسية، وبذلك بلغ مجموع الحجرات الدراسية التي تم تحسينها في المجتمعات الريفية والنائية ١٣٠ في الأشهر الـ ١٢ الماضية. ويسرّ تحسينها هذا سبل الحصول على التعليم لنحو ١٠.٠٠٠ تلميذ.

٣٣ - ونتيجة للدعم العاجل في مجال كلورة المياه المقدم من اليونيسيف عقب نفاذ مخزونات الكلور في شبكة المياه العامة لبيساو، ظل سكان بيساو يستفيدون من مياه معالجة على نحو كاف في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر. واستأنفت السلطات تقديم إمدادات الكلور بصورة منتظمة في أيلول/سبتمبر.

٣٤ - وبدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أدرجت وزارة الصحة لقاح روتافيروس في برنامج التحصين الروتيني الوطني. وتلقى التدريب أكثر من ٢٥٠ من العاملين في المجال الصحي على جميع مستويات هرم الخدمات الصحية من أجل إعطاء اللقاح الجديد. ونفذت حملات تحصين تكميلية ضد شلل الأطفال والحصبة، بالاقتران مع تقديم مكملات فيتامين ألف والعلاج الخاص بالتخلص من الديدان بدواء ميبيندازول في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر.

٣٥ - وفي الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم الدعم من أجل تحسين صحة الأم والموليد، وذلك من خلال الترع بمعدات المستشفيات والأدوية إلى مناطق كينارا وتومبالي وبولاما. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة الصحة العامة اتفاقاً يتعلق بتشييد وإصلاح مرافق صحية ودور لاستقبال الحوامل قبل الولادة في المناطق الثلاث.

٣٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أنجزت وزارة التعليم وثيقتين أساسيتين من وثائق السياسات، وهي تحليل قطاع التعليم والخطة الاستراتيجية العشرية لقطاع التعليم، بدعم من اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والشراكة العالمية من أجل التعليم.

٣٧ - ولم تسجل أي حالات لفيروس إيبولا في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي غضون ذلك، واصلت منظومة الأمم المتحدة دعم الحكومة في تعزيز المراقبة الصحية التي تقوم بها ونظامها للاستجابة.

ثالثاً - حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

ألف - عملية الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية

٣٨ - في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل واللجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني اجتماعاً مع ٢٩ من ممثلي وسائط الإعلام المتمركزين في بيساو ومناطق البلد يهدف إلى إشراك وسائط الإعلام في عملية الحوار الوطني وتزويدهم بالمعلومات الأساسية عن ولاية اللجنة. وعقب الاجتماع، بناء على طلب من رئيس اللجنة، دعم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم ثلاث حلقات عمل بشأن منع استخدام خطاب الكراهية من جانب العاملين في وسائط الإعلام في بيساو وساو دومينغوس وبافاتا في تشرين الثاني/نوفمبر

وكانون الأول/ديسمبر. وجرى تدريب نحو ١٠٠ مشارك من وكالات الأنباء المحلية والمجتمعات المحلية والمحطات الإذاعية التجارية ووسائل الإعلام المملوكة للدولة ومكاتب الرئيس ورئيس الوزراء.

٣٩ - وفي الفترة من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر، واستجابة لطلب من اللجنة التنظيمية، جُمع خبير استشاري وطني استعان به المكتب بجميع وثائق العمل والتقارير التحضيرية التي أصدرها وكان يستخدمها أسلاف اللجنة. وأُتيحت الوثيقة الموحدة إلى اللجنة في أواخر كانون الأول/ديسمبر. وستشكل هذه الوثيقة واستنتاجات اللجنة الأساس الذي سيعتمد عليه في توصيات المؤتمر الوطني.

٤٠ - ورغم هذه الجهود، وإلى حد ما بسبب الحالة السياسية السائدة في بيساو، لم تدع السلطات الحكومية اللجنة التنظيمية إلى الاجتماع بالرئيس أو الالتقاء معه.

باء - تقديم المشورة والدعم على المستوى الاستراتيجي والتقني للسلطات الوطنية في تنفيذ استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن الوطني وسيادة القانون

٤١ - نتيجة للحمود السياسي المستمر في بيساو، لم تحقق الجهود المبذولة في مجال التسريح أي زخم. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتمكن المكتب من إجراء حملة للتوعية بالتسريح على نحو ما طلبته الحكومة. وفي غضون ذلك، قدم المكتب المساعدة للجنة التقنية المختلطة والمستقلة، التي تقودها وزارة الإدارة الداخلية، من أجل استعراض معايير اختيار الموظفين واستراتيجية تدريب الشرطة. واستأنف المكتب أيضا إيفاد مستشاري الشرطة التابعين له للعمل في مركز الشرطة النموذجي في منطقة الحمي العسكري في بيساو.

٤٢ - وخلال مشاورات المكتب مع وزير الدفاع والقيادة العسكرية، قُدمت للمكتب تأكيدات بأن ثمة آليات قائمة لاستيعاب مبلغ الـ ٢٤ مليون دولار اللازم لدفع المعاشات التقاعدية للدفعة الأولى من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المتقاعدين التي تضم ٥٠٠ فرد. غير أنهم، أعربوا عن قلقهم إزاء التأخر في بدء تقاعد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من خلال صندوق المعاشات التقاعدية الخاص ومجموعة المنح. وطلبوا الدعم من المجتمع الدولي في توفير الأموال اللازمة للإسراع بتنفيذ برنامج التقاعد.

٤٣ - وفي الفترة من ٣ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، نظم المكتب الإقليمي في بافاتا التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل حلقات عمل في مجال بناء القدرات والإرشاد لفائدة أفراد شرطة النظام العام والحرس الوطني في مناطق بافاتا، وغابو، ويومبو، وكاشيو، وأويو. وركزت الوحدات التدريبية المقدمة لفائدة ١٧ فردا، من بينهم ثلاث نساء، على الموارد

البشرية، والإدارة، والبيانات الجنائية، ومعالجة النظم الأساسية. وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أشرف المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بافاتا على حلقة عمل عن التحقيقات الجنائية لفائدة ١٤ فردا من أفراد الشرطة. وركزت حلقة العمل هذه على تحليل إحصاءات الجريمة والآليات اللازمة للتمييز بين الجرائم الخطيرة، فضلا عن خفارة المجتمعات المحلية ومساهمتها في الاستقرار الاجتماعي والسلام.

٤٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، يسرت اليونيسيف ودعمت مشاركة قاض وثلاثة مدعين عامين في أول دورة دراسية دولية بشأن قضاء الأحداث لفائدة مسؤولي قطاع العدل في بلدان جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، عُقدت في لواندا. وستساهم هذه الدورة التدريبية في الجهود الوطنية الرامية إلى إنشاء نظام لقضاء الأحداث يتوافق مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من معايير حقوق الإنسان.

٤٥ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم المكتب حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام في بيساو مع النظراء من الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون ومركز تنسيق الشؤون الجنسانية التابع للأمم المتحدة من أجل وضع إجراءات تشغيلية موحدة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال والضعفاء. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، اختتم المكتب حلقة عمل دامت ١٠ أيام في بيساو بشأن المناهج التدريبية الأساسية للشرطة نُظمت لفائدة كل من الأفراد العاملين الذين هم في طور الحصول على شهادتهم وللجدد الذين سيعينون مستقبلا في صفوف الشرطة. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، نظم المكتب حلقة عمل لمدة ١٠ أيام في بيساو لوضع إجراءات تشغيلية موحدة تهدف إلى تنظيم سلوك أفراد الشرطة.

#### جيم - المساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي شهدت تزايد التوتر بين الهيئات السيادية للدولة وداخل الحزب السياسي الرئيسي نتيجة إقالة رئيس الوزراء سيمويس بيريرا، بذل ممثلي الخاص كامل مساعيه الحميدة عن طريق إجراء جولة مكثفة من المشاورات مع الشخصيات السياسية الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية على الصعيد الوطني، وذلك بتنسيق وثيق مع الشركاء الدوليين. وكان الهدف من هذه المشاورات هيئة بيئة مواتية لإيجاد حل سلمي للأزمة السياسية الجارية من خلال تعزيز تدابير بناء الثقة وإجراء حوار هادف. وعلى وجه الخصوص، عقد ممثلي الخاص اجتماعات رسمية وغير رسمية مع الشركاء الدوليين والمجموعات الإقليمية الرئيسية (الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي) للتوصل إلى فهم مشترك للأزمة ووضع استراتيجية منسقة لمنع تصاعد التوترات. وفي سياق بذل ممثلي الخاص كامل مساعيه الحميدة

في إشراك الجهات المعنية الوطنية الرئيسية، ولا سيما الرئيس؛ ورئيس الوزراء الجديد، كارلوس كوريبيا؛ والسيد سيمويس بيريرا، بصفته زعيم الحزب الأفريقي؛ ورئيس البرلمان، فقد شدد على أن الخلافات السياسية ينبغي أن تُسوى بطريقة شاملة وتعاونية وبناءة. وظل أيضا يدعو إلى استئناف الحوار لتسوية الخلافات وأهاب بالأطراف السياسية الفاعلة أن تُغلب المصلحة الوطنية على الخلافات الشخصية.

٤٧ - وفي الفترة من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر، أجرى ممثلي الخاص مشاورات في لشبونة مع السلطات البرتغالية (الرئيس، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ورئيس البرلمان)، وكذلك مع الأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. واجتمع أيضا برئيس الوزراء ووزير الخارجية في ١٢ كانون الثاني/يناير. وخلال هذه الاجتماعات وغيرها، سعى ممثلي الخاص إلى أن يظل الضوء مسلطا على غينيا - بيساو في الساحة الدولية بهدف التشجيع على تقديم الدعم المادي والتقني والمالي من الشركاء للمساعدة في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة.

دال - تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو في تعبئة المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها

٤٨ - واصل ممثلي الخاص حث الشركاء الدوليين على تقديم الدعم المادي والتقني والمالي لغينيا - بيساو. وعلاوة على ذلك، واصل التشجيع على اتباع نهج دولي منسق تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٤٩ - وعمل ممثلي الخاص مع الشركاء الدوليين في بيساو للتوصل إلى فهم مشترك للأزمة ووضع استراتيجية متسقة لمنع تصعيد التوترات. وفي هذا السياق، تولى رئاسة الاجتماعات الشهرية التي تعقد مع الشركاء الدوليين المتمركزين في بيساو من أجل تيسير تبادل المعلومات وتنسيق ما يصدر من رسائل. وفي هذه الاجتماعات، شدد الشركاء الدوليون على ضرورة أن تتقيد الجهات المعنية الوطنية بالدستور وبأن تشارك في حوار شامل حقيقي بهدف التشجيع على تحقيق استقرار سياسي دائم وتماسك داخل الأحزاب.

٥٠ - وفي الفترة من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر، أجرى ممثلي الخاص مشاورات في لشبونة مع الرئيس، ورئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية، ورئيس البرلمان، وكذلك مع الأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأعاد جميع المحاورين تأكيد استعدادهم لمساعدة غينيا - بيساو على حل الأزمة السياسية. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، التقى برئيس كوت ديفوار، الحسن واتارا، قبيل الاجتماع الرفيع المستوى الثامن والعشرين لرؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام في غرب أفريقيا، الذي عقد في أبيدجان في ١١ كانون الأول/ديسمبر.

وكرر الرئيس واتارا نداءات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتقديم الدعم الدولي لبعثة هذه الجماعة في غينيا - بيساو.

٥١ - وتعمل منظومة الأمم المتحدة، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع الحكومة والاتحاد الأوروبي على وضع آليات فعالة لتنسيق المعونة ومتابعة التبرعات المعلنة في اجتماعات المائدة المستديرة التي عقدها الشركاء في آذار/مارس ٢٠١٥، والتي بلغ مجموعها حوالي ١,٣ بليون دولار. ولما كانت التبرعات قد أعلنتها جهات دولية، فقد ورد ما يصل إلى ١٥٠ مليون دولار من البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق بناء السلام، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، ومن البرتغال.

هاء - تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحسين قدرة الأجهزة الحكومية على العمل بفعالية وفي إطار الدستور

٥٢ - في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وبدعم من المكتب، عقدت اللجنة المخصصة المعنية بالإصلاح الدستوري التابعة للجمعية الوطنية معتكفا في كانتشونغو ومنطقة كاشيو من أجل الشروع رسميا في أنشطتها. وناقش المشاركون مشروع الجدول الزمني لأنشطة اللجنة حتى نهاية عام ٢٠١٦، فضلا عن اختصاصاتها، وأنظمتها الداخلية، واستراتيجيتها للاتصال، ومشروع ميزانيتها. وانعقدت اللجنة من جديد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل اعتماد الوثائق.

٥٣ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استضاف المكتب اجتماعا للحركة الوطنية للمجتمع المدني من أجل السلام والديمقراطية والتنمية ومنبر المنظمات غير الحكومية والرابطات المحلية في بافاتا، من أجل تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني وأعضاء البرلمان. وناقش المشاركون في الاجتماع الذين كان من بينهم أكثر من ٣٥ ممثلا لمنظمات المجتمع المدني مسائل تتعلق بالعدل وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ولا سيما التحديات المتصلة بالبني التحتية والنقل في المنطقة. وعقد اجتماع مماثل في ساو دومينغوس في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وناقش المشاركون فيه الـ ٢٧ المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الكبرى التي تؤثر على منطقتهم، بما في ذلك التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات المحلية، والمنازعات على الأراضي، وسرقة الماشية، والافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والعدالة. واختار المشاركون في كلا الاجتماعين خمسة ممثلين اجتمعوا مع اللجنة المتخصصة في الشؤون الاجتماعية التابعة للجمعية الوطنية في ١١ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر، على التوالي، من أجل تقديم تقريرهما. وتضمن التقرير توصيات بشأن كيفية

التصدي للتحديات التي جرى تحديدها في الاجتماعين وكيفية تعزيز تفاعل البرلمانين مع الناخبين. وأشادت اللجنة بهذه المبادرة وتعهدت بالتواصل مع ناخبي غينيا - بيساو.

٥٤ - وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، قدم المكتب الدعم من أجل عقد حلقة عمل تدريبية في مجال الاتصالات والدعوة وكسب التأييد، في مدن بافاتا وبوبا وساو دومينغوس في نفس الوقت. وكان التدريب يهدف إلى تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على الاضطلاع بدور بناء في عملية إرساء الديمقراطية والحوكمة في غينيا - بيساو. وشارك في كل حلقة من حلقات العمل هذه حوالي ٢٥ مشاركاً.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الجمعية الوطنية ومحكمة مراجعة الحسابات على تعزيز قدراتهما على توفير الرقابة في مجال الحوكمة الاقتصادية. ودعم أيضاً وزارة الاقتصاد والمالية في إصدار التقرير الفصلي المتعلق بالشؤون المالية العامة في ثلاث مناطق (كينارا وغابو وكاشيو)، وهي تقارير جرى تعميمها على السلطات التقليدية والدينية والمنظمات النسائية والمسؤولين المحليين المنتخبين، وجمعيات الشباب. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً وزارة الخدمات العامة والعمل وشؤون التحديث في إنشاء وتفعيل وحدة لرصد آليات وبرامج تحقيق اللامركزية من أجل تحسين الكفاءة والشفافية في الخدمة العامة.

٥٦ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وبدعم من المكتب، اختتم المعهد الوطني للدراسات والبحوث سلسلة مؤتمرات بلغ عددها سبع مؤتمرات استُهلّت في ٣٠ حزيران/يونيه للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه. وحضر هذه المؤتمرات حوالي ٥٠٠ مشاركاً من الأوساط الأكاديمية، والخدمة المدنية، والأحزاب السياسية، والسلك الدبلوماسي، والأمم المتحدة. وركزت المناقشات، في جملة أمور، على التحديات الهيكلية التي يعاني منها قطاع العدل، وعلى إدارة الحدود، والاستقرار السياسي، والإصلاح الدستوري. وكانت تهدف هذه المؤتمرات إلى مساعدة المعهد على استئناف المبادرات الرامية إلى تشجيع المناقشات والدراسات العلمية المتصلة بالأحوال الاجتماعية والسياسية في البلد والتحفيز على إجراء حوار مفتوح.

واو - المشورة والدعم المقدمان على المستوى الاستراتيجي والتقني من أجل إنشاء نظم فعالة وذات كفاءة لإنفاذ القانون والعدالة الجنائية والسجون

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل المكتب الإقليمي في ساو دومينغوس التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل يتعامل مع وكالات إنفاذ القانون المحلية والسلطات الإقليمية

وممثلي المجتمع المدني بهدف تقييم سبل التصدي لتزايد الجريمة وتقديم توصيات بشأنها. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٨ آب/أغسطس، يسر المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد اجتماعات بين بعثة خبراء تابعة لجهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون وموظفين من غينيا - بيساو يُعنون بإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون في بيساو والمناطق. وكان الهدف الرئيسي من الزيارة هو استكشاف سبل تحسين التنسيق العام في ما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، بما في ذلك البرمجة المشتركة في إطار الأمم المتحدة.

٥٨ - وبناء على طلب من المدعي العام، أجرى المكتب خمس زيارات عمل إلى مكتب المدعي العام في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر، من أجل تقديم المساعدة التقنية والمشورة فيما يتصل بتحقيقات معلقة متصلة بعناصر فاعلة سياسية وعسكرية.

٥٩ - ودعم المكتب تنظيم المنتدى الوطني السنوي الخامس المعني بالعدالة الجنائية، الذي عقد في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر في بيساو. وناقش حوالي ٧٠ من المسؤولين الكبار مسائل تتعلق بالجريمة البيئية، وسياسة وطنية بشأن العدالة الجنائية، واستعراض مشروع قانون العدالة العسكرية. وكانت التوصيات الرئيسية التي قدمها المشاركون هي: (أ) حماية البيئة عن طريق تجريم أفعال مثل صيد الأسماك غير المشروع، والاتجار غير المشروع بالأخشاب واستغلال المناطق المحمية؛ و (ب) إنشاء نظام لجمع البيانات من أجل قياس النشاط الإجرامي وتوفير الإحصاءات المتعلقة بالجريمة؛ و (ج) ضمان امتثال مدونة العدالة العسكرية للمعايير الوطنية والدولية.

٦٠ - وفي يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم المكتب جلسيتين للتوعية مع كبار ضباط الشرطة القضائية العسكرية والقضاة العسكريين وممثلي وزارة الدفاع، في معهد الدفاع الوطني في بيساو. وشارك في هذه المناسبة التي ركزت على التوعية بالمبادئ التي تنظم إقامة العدل عن طريق المحاكم العسكرية، ١٩ من القضاة العسكريين، من بينهم امرأتان، و ٢٢ من كبار ضباط الشرطة القضائية العسكرية، من بينهم امرأة واحدة.

٦١ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المكتب الإقليمي في بوبا التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم لسلطات الحكم المحلي في منطقة كينارا في مجال إنشاء مجلس استشاري إقليمي. وناقش ٥٠ مشاركا، منهم خمس نساء، يضمون ممثلين للإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني وزعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين وممثلي نظام الأمن، شواغل متعلقة بالسلام والأمن والتنمية في المنطقة. ومن المتوقع أن يساعد إنشاء هذا المجلس على الحد من الإحرام وانتهاكات حقوق الإنسان، وفي تعزيز توطيد السلام والأمن العام والتنمية.

٦٢ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم تقديم المساعدة القانونية وخدمات الوساطة في المنازعات مجاناً إلى أضعف الفئات السكانية، بمن فيهم النساء، من خلال مراكز الاحتكام إلى القضاء في بيساو ومناطق كاشيو وأويو وبافاتا. وواصل مركز التدريب القضائي، المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم التدريب لفائدة ١٩٦ من القضاة وموظفي القضاء.

زاي - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصد حقوق الإنسان والقيام بأنشطة التبليغ

٦٣ - تأجّلت جهود استعراض وضع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالبلد لجعله متسقاً مع مبادئ باريس، وذلك على الرغم من كثافة ما بذله المكتب المتكامل لكسب التأييد لهذه المسألة. وقد أثر هذا الأمر بدوره على الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة المشتركة بين الوزارات لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وتوصيات سائر هيئات حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، لم يتمكن المكتب، جراء الاضطراب السياسي في بيساو، من مساعدة الحكومة على المضي قدماً في تنفيذ خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان.

٦٤ - وساعد المكتب السلطات الوطنية على تيسير تنظيم حلقة عمل عن الإفلات من العقاب، عقدت في يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. واندرجت هذه الحلقة ضمن إطار متابعة المؤتمر الوطني المعني بمسائل الإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان، الذي عقد في عام ٢٠١٣ في إطار إعلان باماكو لعام ٢٠١١ والإطار الاستراتيجي المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان. وقام ٥٠ مشاركاً من قطاعات الدفاع والأمن والخدمة المدنية، ومن الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بوضع خطة عمل وطنية تنطوي على استراتيجيات وآليات تتصدى للإفلات من العقاب، وتكفل وجود عدالة فعّالة ميسورة، وتعزز حقوق الإنسان وتحميها.

٦٥ - وبطلب من وزارة التعليم، قام المكتب في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر بتنظيم دورة تدريبية على حقوق الإنسان لفائدة ٥٠ من معلّمي المدارس الثانوية، من بينهم ١٠ نساء، في منطقتي بافاتا وغابو تبعاً. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، ساعد المكتب كلية الحقوق بجامعة أميلكار كابرال على تنظيم مؤتمر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هدفه التأكيد من أن طلاب القانون على دراية بهذين الصكّين الدوليين ومن أنّهم يؤيدون تنفيذهما.

٦٦ - وفي الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر، قام المكتب، خلال دورة تدريبية عقدت في فاريم (منطقة أوريو) لفائدة ٦٠ عضواً من أعضاء المجتمع المدني، من بينهم ٤١ امرأة، بتوزيع نصوص قوانين مناهضة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاتجار بالبشر، والعنف المتزلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان العمل بشكل متضافر مع اللجنة الوطنية المعنية بالتخلي عن الممارسات الضارة من أجل دعم الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى وقف تشويه وبت الأعضاء التناسلية للإناث.

٦٧ - وفي سياق الاحتفالات باليوم الدولي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قام المكتب بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بتسيير برنامج للأنشطة في مناطق غابو وبافاتا وأويو وكينارا وبيساو، وذلك ضمن إطار دعم حملة "الأيام الستة عشر من التحرك لمناهضة العنف الجنساني". وقد تضمن هذا البرنامج، الذي تولت زمامه وزارة شؤون المرأة والأسرة والتماسك الاجتماعي، تدريباً لأطفال المدارس، وإلقاء محاضرات في كلية الحقوق وفي المدارس الثانوية، وتنظيم مسيرات، وحفلات موسيقية حول موضوع حقوق الإنسان للسجناء والمحتجزين في جميع السجون. كما زوّد المجتمع الدولي مجموعة من منظمات الجمع المدني بالمساعدة على تنظيم حملة من الفعاليات الثقافية بعنوان "أسبوعان من حقوق الإنسان"، وذلك في دار الحقوق، إحدى مراكز الموارد المحلية لحقوق الإنسان في بيساو.

٦٨ - كما واصل المكتب التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف على تعزيز قدرات الجهاز القضائي وموظفي إنفاذ القانون والجيش في مجال حقوق الإنسان. وبفضل الدعم التقني والمادي الذي وفّره اليونيسيف للحرس الوطني وللمنظمات غير الحكومية واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الكشف عن ٣١ من الأطفال المنفصلين عن ذويهم وذلك عند نقاط حدودية شتى في منطقتي غابو وتومبالي. وإضافة إلى ذلك، أسفرت العمليات المشتركة الجارية بين الحرس الوطني ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحماية الأطفال عن إعادة ٣٩ طفلاً، ممن يعرفون بالطلاب، من السنغال وغامبيا إلى وطنهم وإعادة إدماجهم فيه.

٦٩ - وقدم المكتب التدريب على حقوق الإنسان لفائدة ٦٠ من أعضاء الجهاز القضائي و ٣٠ من مدربي المدربين العسكريين، حيث تم التركيز على دمج حقوق الإنسان في إقامة العدل وأيضاً على مناهج التدريب لدى القوات المسلحة.

- حاء - تقديم المشورة والدعم على الصعيدين الاستراتيجي والتقني إلى حكومة غينيا - بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية
- ٧٠ - في الفترة من ١٠ إلى ٢١ آب/أغسطس، تولى المكتب، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، تزويد شرطة النظام العام والحرس الوطني والشرطة القضائية العسكرية والمدعين العامين المحليين بالمساعدة على تنفيذ "Operation Padlock II" (عملية بادلوك الثانية). وتهدف هذه العملية إلى رصد الداخلين والخارجين من الأشخاص والسلع عند نقاط العبور الحدودية في المناطق الشرقية والجنوبية من غينيا - بيساو، وذلك باستخدام قاعدة بيانات شبكة الإنتربول المتنقلة.
- ٧١ - وفي ٢١ آب/أغسطس، شاركت وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التابعة لغينيا - بيساو وليبيريا وسيراليون في حلقة عمل إقليمية نسّقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في داكار. وتبادلت الوحدات في هذه الحلقة وجهات النظر بشأن الهياكل التنظيمية لدى بلدها والتحديات التشغيلية والدروس المستفادة. كما شهدت الحلقة التوقيع على البروتوكول الثاني المشترك بين الوكالات للتعاون وللعمليات المشتركة في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية عن المخدرات والمؤثرات العقلية والتحقيق بشأنها ومنعها.
- ٧٢ - وعقدت لجنة السياسات التابعة لمبادرة سواحل غرب أفريقيا اجتماعا في بيساو في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، واشترك ممثلي الخاص في غينيا - بيساو وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في رئاسة هذا الاجتماع الذي حضره ٤٠ من الممثلين الدوليين السامين ومن المسؤولين في الأمم المتحدة، بمن في ذلك وزير الداخلية في سيراليون وغينيا وأيضاً وزير العدل في ليبيريا. ونوّه المشاركون بسلطات غينيا - بيساو على ما تبذله من جهود لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية منذ العودة إلى النظام الدستوري في عام ٢٠١٤، وأعربوا لها عن تأييدهم. واستعرضت لجنة السياسات التّقدم المحرز في تنفيذ المبادرة، وناقشت جملة من الحلول الخاصة بالبلدان التي ما زالت فيها مستويات التنفيذ منخفضة، واتفقت على توجّهات استراتيجية جديدة بشأن تمديد برنامج المبادرة إلى غاية سنة ٢٠١٧. وأعادت اللجنة تأكيد دعمها لتنفيذ خطة العمل الإقليمية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات (٢٠٠٨-٢٠١٥). وفي ختام الاجتماع، أكد أعضاء اللجنة مجددا التزامهم المستمر بتنفيذ المبادرة، بما في ذلك من خلال التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

٧٣ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر، اشترك وزير الدفاع والعدل، بدعم من المكتب، في رئاسة حلقة دراسية نظمتها معهد الدفاع الوطني. وكان الهدف من الحلقة الدراسية مناقشة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومنها الاتجار بالمخدرات، وما لذلك من أثر سلبي على الاستقرار والحكم الرشيد في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية.

٧٤ - وفي نفس اليوم، وبالتعاون مع المكتب، استهلّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورةً لتدريب المدربين على مكافحة الاتجار بالبشر في غينيا - بيساو. وشكلت هذه الدورة، التي اختتمت في ٤ كانون الأول/ديسمبر، مبادرةً مشتركة بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية شارك فيها المرصد البرتغالي لشؤون الاتجار بالبشر.

٧٥ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أعاد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو فتح مكتبه الإقليمي في جزيرة بوباك، بأرخيبيل بيجاغوس. وسيقدّم المكتب الإقليمي جملة من الخدمات منها دعم الجهود الرامية إلى مساعدة السلطات الوطنية على رصد أنشطة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد تم نقل موظفين اثنين إلى العمل في المكتب الإقليمي.

طاء - إدماج منظور جنساني في عملية بناء السلام، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

٧٦ - بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنتدى السياسي للمرأة، نظم المكتب حلقتي عمل تدريبيتين عن قانون الأراضي وتسوية النزاعات في بولامبا، بمنطقة كينارا، في ١٥ و ١٦ آب/أغسطس، وفي كوينهامل، بمنطقة بيومبو، في ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس. وقد كان الهدف من حلقتي العمل هو تعزيز قدرات القيادات النسائية والمجتمع المدني فيما يتعلق بقانون الأرض، والمساواة بين الجنسين، والحوار المجتمعي، والعنف القائم على نوع الجنس، وتسوية النزاعات.

٧٧ - ونظم المكتب يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر حلقة عمل تدريبية عن المساواة بين الجنسين وإصلاح قطاع الأمن في كانتشونغو، بمنطقة كاشيو، وذلك بالتعاون مع اثنتين من اللجان النسوية المنشأة داخل مؤسسات الدفاع والأمن. وشاركت ٣٥ امرأة من القوات البحرية والجيش والقوات الجوية والحرس الوطني والشرطة في هذا التدريب الهادف إلى تعزيز قدرة المشاركات على توطيد وحماية حقوق المرأة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن

١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأعربت المشاركات عن القلق إزاء عدم المساواة بين الجنسين داخل القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية.

٧٨ - وفي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نظّمت لجنة شؤون المرأة والطفّل بالجمعية الوطنية والشبكة الوطنية للبرلمانيات حلقة عمل في بيساو لإثبات صلاحية أحد مشاريع القوانين الهادفة إلى تخصيص حصص للمرأة تشجيعها على المشاركة في عمليات صنع القرار. واتفق المشاركون على ضرورة مواصلة تحسين مشروع القانون الذي سيُعرض، بعد التثبيت الكامل من صلاحيته، على الجمعية الوطنية لإقراره.

٧٩ - وفي الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وبطلب من التجمّع البرلماني النسائي، ساعد المكتب على تنظيم حلقة عمل تدريبية لمنظمات المجتمع المدني النسائية وللقيادات النسائية في مجال الاتصال والدعوة والضغط لكسب التأييد، وذلك استجابة لطلب من التجمع البرلماني النسائي.

#### ياء - العمل مع لجنة بناء السلام دعماً لأولويات بناء السلام في غينيا - بيساو

٨٠ - في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت تشكيلة لجنة بناء السلام المعنية بالبلد جلسة غير رسمية لاستعراض الحالة السياسية والاقتصادية في أعقاب الأزمة السياسية في البلد. وشارك في الجلسة من بيساو وزير الخارجية المعين حديثاً، آرثر سيلفا. وقدم الوزير إحاطة للتشكيلة عن أولويات الحكومة، وتطمينات بشأن توفر الإرادة السياسية والالتزام لدى السلطات باستعادة الاستقرار في غينيا - بيساو.

٨١ - وشجّعت التشكيلة، في بيان صدر عنها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصحاب المصلحة الوطنيين على "معالجة صعوبات البلد في مجال الحكم وذلك من خلال الاستيعاب السياسي والالتزام بإعادة تنشيط زخم التقدم في المجالات الرئيسية من قبيل قطاع الأمن وبرنامج "نيرا رانكا" الإنمائي المعروض على الدوائر المانحة في اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١٥". وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت التشكيلة بياناً آخر، تحث فيه القيادة السياسية على المبادرة باستغلال الفرصة التاريخية المتاحة أمام بلدهم للخروج من دائرة الاضطرابات والفقر.

## رابعاً - المسائل الشاملة

### ألف - تكامل منظومة الأمم المتحدة

٨٢ - تم وضع الصيغة النهائية من إطار الشراكة بين غينيا - بيساو والأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، الذي يدعم الخطة الاستراتيجية والتنفيذية الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ (تيرا رانكا). ولا تزال هذه الصيغة بانتظار التوقيع عليها من قبل الحكومة. وتصل اعتمادات ميزانية إطار الشراكة إلى حوالي ٣٨١ مليون دولار، منها ١٠ ملايين دولار من صندوق بناء السلام. وجرى التفاوض والاتفاق مع السلطات الوطنية على إنشاء آلية تنسيق لتنفيذ الإطار. ومن المتوقع أن يتم في الفصل الأول من عام ٢٠١٦ الانتهاء من إعداد خطة عمل مشتركة لتنفيذ هذه الآلية والموافقة عليها.

٨٣ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا ممثلي الخاص إلى عقد الاجتماع الثالث لفريق الأمم المتحدة للسياسات الاستراتيجية من أجل العمل معا على استعراض مساهمات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ ولاية المكتب. كما بحث أعضاء الفريق آليات التنسيق والرصد والتقييم القائمة بين حكومة غينيا - بيساو والأمم المتحدة، باعتبارها جزءاً من إطار الأمم المتحدة للشراكة.

٨٤ - وعلى ضوء نتائج زيارة العمل التي تمت بقيادة إدارة الشؤون السياسية إلى بيساو في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر، طلبت إلى المكتب وإلى فريق الأمم المتحدة القطري أن يساعدا في وضع استراتيجية وطنية وبرنامج مشترك لسيادة القانون ضمن إطار جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، وأن يعملا على إحداث المزيد من التكامل باغتنام فرص تحقيق التآزر والتعاون في مجالات المصالحة والإصلاح الدستوري.

### باء - الإعلام

٨٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنتج المكتب ٢٥ برنامجاً إذاعياً بلغة الكريول وباللغة البرتغالية، تم بثها على أمواج محطتين من محطات الإذاعة الوطنية. وتم التركيز في هذه البرامج على قضايا حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، والتنمية المستدامة، والسلام والأمن، والعدالة والشؤون الإنسانية، وسيادة القانون، وعملية المصالحة الوطنية. وساعد المكتب لجنة تنظيم المؤتمر الوطني واللجنة المختصة للإصلاح الدستوري على وضع استراتيجية الاتصال الخاصة بكل منهما، وعلى إعداد أول أنشطتهما في مجال الاتصال.

٨٦ - وبحكم رئاسته لفريق الأمم المتحدة للاتصالات، تولى المكتب عملية تنظيم طائفة واسعة من أنشطة الاحتفال بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، منها محاضرات عن الأمم المتحدة في جامعة أميلكار كابرال والجامعة الناطقة بالبرتغالية والمدارس الثانوية، ودورة برلمانية استثنائية في يوم الأمم المتحدة الموافق ليوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وحفلة موسيقية، ومعرض صور عن أهداف التنمية المستدامة وعن أعمال المنظمة في غينيا - بيساو.

٨٧ - وعلى الرغم من الأنشطة المقررة في مجال الإعلام، اضطر المكتب، بسبب الحالة السياسية الراهنة، إلى تأجيل العمل المشترك مع وزارة الاتصال الاجتماعي والمتعلق بمنتدى وسائل الإعلام وبالتعديلات على السياسة الوطنية لقطاع وسائل الإعلام. وإضافة إلى ذلك، فقد ترتبت عن عدم التوقيع على إطار الأمم المتحدة للشراكة لتأثيرات سلبية في استراتيجية المكتب الاتصالية وفي آليات التنسيق المرتبطة بها.

#### جيم - سلامة الموظفين وأمنهم

٨٨ - ظلّت الحالة الأمنية العامة في كامل أنحاء البلد مستقرة نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أُبلغ عن تعرض موظفين تابعين للأمم المتحدة إلى أربع جرائم طفيفة وثلاثة حوادث سير خفيفة. وقد تم، في مواجهة التقارير المستمرة التي تفيد بوجود تهديدات إرهابية في المنطقة دون الإقليمية، اتخاذ تدابير وقائية في المكتب وفي دار الأمم المتحدة، فيما جرى تذكير الموظفين بضرورة التحلي باليقظة.

#### خامسا - الملاحظات

٨٩ - هناك قلق من الأزمة السياسية التي تعصف بالحزب السياسي الرئيسي، الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، وبالقيادة السياسية في غينيا - بيساو، والتي حالت لأزيد من ستة أشهر دون أن يمضي البلد قدماً في تنفيذ خطته الإصلاحية الوطنية. فالجمود الحالي يقوض آفاق المستقبل المشرق الذي ينتظر البلد في أعقاب نجاح اجتماع المائدة المستديرة للشركاء في آذار/مارس الذي أبدى فيه الشركاء الدوليون دعماً غير مسبوق لخطة البلد الاستراتيجية والتنفيذية الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. ومن المحتمل أن تضر هذه الأزمة أيضاً بالمؤسسات العامة الهشة بالفعل، وبعملية بناء السلام ككل.

٩٠ - إنّ شعب غينيا - بيساو، ضمن هذا السياق، هو الذي فشل في جني الفوائد الموعودة من حكومته المنتخبة ديمقراطياً. فهو لا يزال ينتظر تحسينات ملموسة على أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية. لذلك، أناشد قادة غينيا - بيساو، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء

ورئيس مجلس النواب ورؤساء الأحزاب السياسية، أن يوفوا بالتزامهم في إحلال الاستقرار السياسي في غينيا - بيساو من أجل مصلحة بلدهم.

٩١ - وإني لأثني على شركاء غينيا - بيساو الإقليميين والدوليين، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيون، الذين ثبتوا، مع الأمم المتحدة، على المبدأ في تخصيص الوقت والموارد من أجل دعم شعب غينيا - بيساو في مسعاه إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. كما أود أن أنوه بالدور الهام والناجح الذي قامت به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، وأن أحث الدول الأعضاء على النظر في تقديم مساعدات مالية دعماً للجماعة في مواصلة نشر بعثتها.

٩٢ - وألاحظ بارتياح أن القوات المسلحة قد لزمت ثكناتها ولم تتدخل في الشؤون السياسية للبلد. وأشجع السلطات الوطنية ذات المسؤولية والقيادة في هذا القطاع على تكثيف ما في وسعها من جهود للنهوض بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالتقاعد وإعادة الإدماج. وآمل في أن يوفر الشركاء الثنائيون والإقليميون والدوليون الدعم المالي والتقني اللازم للدفع قُدماً بهذه العملية. كما أدعو الحكومة إلى أن تعتمد، في أقرب وقت ممكن وبالتعاون مع الشركاء، إلى تفعيل آليات تنسيق ورصد عملية صرف التبرعات المعلنة. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة التقنية بهذا الشأن.

٩٣ - وأود أيضاً مناشدة الجمعية الوطنية واللجنة المختصة للإصلاح الدستوري ولجنة تنظيم المؤتمر الوطني، التعجيل بإنجاز أعمالها والاستفادة من الخبرات التقنية التي تتيحها الأمم المتحدة. هذا، وسيظل دعم الأمم المتحدة متاحاً أيضاً، بحسب الطلب ووفق مقتضى الحال، للمبادرات الأخرى الهادفة إلى توطيد عُرى الاستقرار في غينيا - بيساو، ومنها ما يتعلق بوضع ميثاق للاستقرار.

٩٤ - هذا، ولا يزال القلق يساورني إزاء الضعف المستمر لنظام العدالة الجنائية في غينيا - بيساو وإزاء عدم إحراز تقدّم في التحقيق بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفي إنشاء آليات المساءلة بهذا الخصوص. لذلك، أكرّر ما كنت وجهته إلى سلطات غينيا - بيساو من دعوات لكي تنفذ خطط الإصلاح القضائي والخطة الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والتوصيات المقدّمة في الاستعراض الدوري الشامل لغينيا - بيساو الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. كما أشجع السلطات الوطنية على الانتهاء من عملية التصديق على جميع الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان.

٩٥ - إن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو تنتهي في ٢٨ شباط/فبراير. ولكن لا يزال هناك الكثير من الأعمال التي لم تُنجز بعد، ومن ذلك دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة السياسية المستمرة. لذلك، أوصي بتمديد الولاية الحالية للمكتب لسنةٍ أخرى، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧.

٩٦ - وفي الختام، أودّ أن أعرب عن تقديري لمثلي الخاص، ميغيل تروفوادا، ولموظفي المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري العاملين تحت قيادته، وأيضاً للشركاء الشائين والإقليميين والدوليين على إسهاماتهم المتواصلة في بناء السلام في غينيا - بيساو.